





جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت-

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية، علوم وتقنيات
النشاطات البدنية والرياضية، العلوم الاقتصادية، والعلوم الإنسانية
والاجتماعية

المجلد السادس عشر العدد 01 جوان 2025

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

-المعيار مجلة علمية مصنفة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة بتيسمسيلت. الجزائر.

- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (15)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).

- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة

الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).

- تكون الهوامش والإحالات على طريقة أسلوب APA

- لا يقل حجم البحث عن 08 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.

- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسنول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد السادس عشر العدد 1 جوان 2025

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ. د. عيساني محمد

رئيس التحرير:

أ. د. مرسي رشيد.

نواب رئيس التحرير:

أ. د. واضح أحمد الأمين، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. العيداني الياس، أ. د. عطار خالد،

أ. د. لكحل فيصل، أ. د. قاسم قادة، د. دهقاني أيوب، أ. د. بوسكرة عمر.

سكرتيرا المجلة:

عرجان نورة

عطار خالد

هيئة التحرير:

أ.د. غربي بكاي، أ.د. قاسم قادة، أ. د. عطار خالد، د. صالح ربوح، أ.د. مصاييح محمد، د. بن رابح خير الدين، أ. د. بوسيف إسماعيل، أ.د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، أ.د. روشو خالد، أ.د. العيداني إلياس، أ.د. فايد محمد

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ.د. بن فريجة الجلالي، أ.د. أحمد واضح أمين، أ.د. تواتي خالد، د. ربوح صالح، أ.د. غربي بكاي، أ.د. بوركة ختة، أ.د. طعام شاختة، أ.د. شريف سعاد، أ.د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسلبي مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، أ. د. بوغاري فاطمة، أ.د. قردان ميلود، أ.د. يونس محمد، أ.د. فتوح محمود، أ.د. عيسى حورية، د. بوضوار صورية، د. وسواس نجاة، أ. د. بوزيان أحمد، أ.د. بشير دردار، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد رشراش، من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مخطار حبار، من جامعة سيدي بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجحي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حربي سليم، د. علة مختار، عروي مختار، من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف: أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د موسى فريد، أ. د. بوراس محمد، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، أ.د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين ، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماعة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د.

شريط عابد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE

Mensson

كلمة العدد

السلام عليكم،

بعد واجب التّحيّة تطل عليكم مجلة المعيار – كما عودتكم – بمجلد جديد وعدد متجدد هو المجلد السادس عشر، العدد الأول، حاملة في طيّاتها مجموعة ثرية ومتنوعة من المقالات العلميّة والبحوث الأكاديمية، التي تتناول طيفا واسعا من المواضيع والقضايا التي تهم القارئ المتطلّع للمعرفة والفهم العميق.

وكالمتوقع، يتضمن هذا العدد نخبة من المقالات التي كتبت بأقلام نيرة، وبأفكار ناضجة، تجمع بين العمق العلمي والطّرح الجذّاب، وذلك في مجالات شتى، تشمل: الأدب، والقانون، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وغيرها وبلسان مختلف اللّغات منها الانجليزيّة، الفرنسية والألمانيّة، ومن الميادين التي تتجدّد أهميتها مع متغيرات الواقع وتحديات العصر.

وما يضيفي على هذا العدد طابعا خاصّا، هو ما يتضمنه من أعمال كتبت من داخل الوطن ومن خارجه، في دليل واضح على عمق الامتداد العلميّ للمجلة، وحرصها على جمع الآراء والأصوات العلميّة من كافة الأصقاع، فكلّ مقال يضيف بعدا ورؤية تساهم في بناء معرفة شاملة ورؤية متوازنة نتطلّع من خلالها إلى نيل رضى القارئ والفوز بإعجابه.

المدير المسؤول عن النشر

أ.د. عيساني محمد

محتويات العدد

الرقم	الموضوع	الصفحة
	كلمة العدد أ. د. عيساني امحمد	هـ
01	أثر السياق النحوي في إظهار معنى القراءات ياسر بن محمد الخليل -جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، السعودية	16-1
02	أعلام النزعة الأخلاقية للشعر الزباني وموضوعاته د. مولاي البودخيلي سيدي عبد الرحيم -جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.	24-17
03	الانسجام النصي في قصيدة" تجلّت الفوارس " للشاعر مسعد محمد زياد بحري قويدر -جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر	40-25
04	التأويل النحوي عند علماء العربية القدامى حاج مدني خديجة -جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر.	53-41
05	التجريب السردى عند سمير قسيبي: بين مقتضيات البنية وتجليات الرؤية علاك نصيرة-المركز الجامعي مرسلّي عبد الله تيبازة، الجزائر.	72-54
06	الجناس وتقسيم المقسم بن عطاء الله مليكة -جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر	85-73
07	القضية الفلسطينية بين الإبداع الأدبي والإبداع السينمائي (روايات غسان كنفاني نموذجاً) لخضر سعيد بلعربي -جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر	99-86
08	المعتقدات الشعبية في منطقة الونشريس –الأصول والامتداد – أ. د. غربي بكاي -جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر.	109-100
09	النظرية الذهنية اللغوية – دراسة تحليلية لأراء "راي جاكندوف" حول البنية التصورية- بودانة طه الأمين-المركز الجامعي أفلو، الجزائر	119-110
10	بلاغة الصورة بين البيان والتصوير عند سيد قطب ط. د رايس نورية / أ. د بلمرسلي السبع -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	133-120
11	تحولات الخطاب النقدي العربي المعاصر من النسق اللغوي إلى النسق الثقافي قراءة في نماذج د. ناجي نادية -المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو، الجزائر	145-134
12	تحولات الكتابة الشعرية ومحاولة التخطي دائماً بدر شاكر السياب أنموذجاً ط. د. عيادي خالد / أ. د. محمودي بشير -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	158-146
13	جهود عبد الكريم الفكون الصرفية من خلال كتابه: فتح اللطيف أ. د بلحسين محمد -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	166-159
14	حذف نون الفعل المضارع في القرآن الكريم بين القراءة والنحاة أ. د. مسعودة مرسلّي -جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر	183-167
15	فاعلية الخرائط الذهنية في تعليم النحو "السنة الأولى متوسط أنموذجاً" كجعو طاطمة-المركز الجامعي مرسلّي عبد الله، تيبازة، الجزائر	197-184
16	مستوى قصور الانتباه لدى تلاميذ المرحلة التحضيرية من وجهة نظر المعلمين د. طوبال فطيمة-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2-، الجزائر	210-198
17	مظاهر التجديد في الدرس البلاغي المعاصر عند صلاح فضل ومحمد عبد المطلب مختيش شريفة -جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر	218-211
18	من أساليب الحذف التركيبي في القرآن الكريم –الاحتباك- ط. د. بومدين مصطفى لامين / أ. د. بوعرارة محمد -جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر	231-219
19	Einfluss kultureller Aspekte auf den Fremdsprachenunterricht Influence of cultural aspects on foreign language teaching ZOUIRA Mohamed -Universität Oran2, Mohamed Ben Ahmed, algerien	243-232
20	Fostering Autonomy in Language Learning through Artificial Intelligence Bensalah Hiba- Ibn Khaldoun University, Tiaret, Algeria	257-244

269-258	Satirizing American Authoritarianism: Power and the Limits of Resistance in Kurt Vonnegut’s “Harrison Bergeron” Ounis Chahrazad -University of Algiers 2, Algeria	21
285-270	Suprasegmental phonemes in linguistic analysis Messaoudi fadela -University center of Maghnia, Algeria	22
299-286	Traduire Le Roman Algerien D’expression Française : Entre Forme Hybride Et Questionnement Identitaire Bousseboua Zeineb-Université des Frères Mentouri. Constantine 1. Algérie	23
315-300	Unraveling Reciprocal Intricacies in The Iceman Cometh and “Hughie”: Intertextual Misreadings Dekkiche Mohamed Amine / Prof. Kaced Assia University of Algiers , Abou El Kacem Saâdallah, Algeria	24
330-316	الإكراه الاقتصادي في ميزان العلاقات الدولية: دراسة في فعالية البدائل غير العسكرية بوجلال عمر -جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.	25
346-331	الاهتمام الدولي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة د. عتو أحمد -جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي -تيسمسيلت-الجزائر	26
362-347	الحق في بيئة سليمة من منظور التشريع الجزائري والقانون الدولي أبو القاسم عيسى -جامعة غرداية، الجزائر	27
376-363	المواطنة الرقمية: إحياء للمثال الديمقراطي أو تكريس للهيمنة الليبرالية د. بلعموري نعيم -جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر	28
391-377	آليات دعم العمل والفكر المقاولاتي في الجزائر قندوز أحمد / عبد المجيد بلغيث -جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر	29
408-392	دراسة اتجاهات المستهلك الجزائري نحو تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اختيار الوجهات السياحية الخارجية: دراسة تحليلية استطلاعية زرادنة محمد -جامعة تيسمسيلت، الجزائر.	30
425-409	واقع ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك الجزائرية قلي سهام 1 / خلف الله حسام الدين -جامعة تونس المنار، تونس	31
439-426	Exploring the Impact of Blockchain Technology on Modern Financial Systems Djerfi Abderahmane, University of jijel, Algeria /Chaalal cherif Abdelillah Ibn khaldoun university, Tiaet	32
454-440	The reality of the digital economy in Algeria through the study of the information technology sector during the period 2015-2024 Kebaili Abdenmour / Deghmoum Hichem, University of Algiers3, Algeria	33
470-455	متطلبات التوجيه المهني ودورها تحقيق الأداء المتميز لدى العاملين في المنشآت الرياضية د بلقرش محمد / أ. د عمارة نور الدين -جامعة المسيلة، الجزائر	34
480-471	أسس البناء الحضاري في منهج مالك بن نبي بناء النهضة - أنموذجا- د. بوعلام حمديدي / د. فريال طيبون- جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر	35
496-481	الإشراف العلمي في البحوث الأكاديمية (التأزر بين دور المشرف ودور الباحث في إنجاح البحوث العلمية) حرزي السعيد / كتفي ياسمينه -جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.	36
512-497	التماسك الاجتماعي سرورة مفاهيمية وتعدد تصوراتي ط. د معزوزي ناصر / أ. د بكاي رشيد-جامعة عمارثليجي الأغواط، الجزائر	37
528-513	الحدثة وما بعد الحدثة في الموروث السوسيولوجي زهواني عمر -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	38
537-529	الخطاب الديني في الفكر العربي المعاصر محمد أركون نموذجا د. سحوان رضوان، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	39
552-538	الدرس الفلسفي وإمكانية التعليم الرقمي بوحسين جلول / أ. د. بن ناصر حاجة -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	40
564-553	جوانب من الحركة العلمية في مدينة مازونة ونواحيها من النصف الثاني للقرن 12هـ/13م إلى القرن 13هـ/14م د. بوشامة أحمد-جامعة أحمد بن يحيى الزنشريسي تيسمسيلت، الجزائر	41
578-565	دور التحول الرقمي في جودة الخدمة العمومية في الجزائر ط. د بوشياخي عبد اللطيف/ ط. د بوشياخي عصام/ أ. دنقاز نجيبه - 2,1 كلية الحقوق، جامعة صفاقس، تونس/3كلية الحقوق، جامعة أريانا، تونس	42

593-579	دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المنظور الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة عاصمي نبيلة - أحمد بن يحيى الونشريسي، الجزائر/ موسى عيسى - جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر.	43
606-594	مبدأ مراعاة مقاصد المكلفين وأثره في فقه المعاملات المالية في المذهب المالكي صرموم رايح - أحمد بن يحيى الونشريسي، الجزائر	44
624-607	مساهمة سي محمد ولد سي حمزة في مواجهة الاستعمار الفرنسي بالجنوب الغربي الجزائري (1864-1865) ط. د. قايد عزالدين/ د. مايدي كمال - المركز الجامعي الشريف بوشوشة، أفلو، الجزائر	45
641-625	معوقات البحث العلمي في الجزائر والحد من الناجمة أ. د. العيمش محمد/ د. هاشم رايح - ملحقة قصر الشلالة. جامعة تيارت، الجزائر	46
657-642	Algerian Family Ben Djelal al-Tlemceni: One hundred years of scientific contribution in Fes (10th-11th Century Hijri / 16th -17th Century) Dr. Saidani Mahfoudh- Djilali Bounaama University, Khemis Miliana, Algeria	47
665-658	Arab Christians and the writing of Ottoman history, the Lebanese historian Philip Hitti (1886- 1978) as a model Abderrazak Toumiat- Yahia Fares University , Medea, Algeria	48
680-666	Exploring Destructive Patriarchy and Subversive Ideological Forces in Sam Shepard's Curse of the Starving Class (1977) and Buried Child (1978) Amina Mechta / Pr. Assia Kaced, University of Algiers, Algeria	49
696-681	Rhetorical Techniques in the Treatise on Argumentation (1958) by Chaim Perelman (1912-1984) and Lucie Olbrechts (1899-1987) Zhor Hameurlaine - Ibn khaldoun university of tiaret , Algeria	50
711-697	The Aesthetics of Time and Place in the Novel The Scent of a Woman by Amin Zaoui Arioua Mounir - University of Boumerdes , Algeria	51
726-712	The Deconstructive Method in Philosophy and Its Applications in the Arab-Islamic Heritage: Mohamed Arkoun as a Model LAKHEL Hamdi - Mohamed Kheider University, Biskra, Algeria	52
741-727	The Reality of Household Food Waste Reduction Among Families in Chlef Province: An Analysis of Awareness, Behaviors, and Influencing Factors Nacef Mohammed - Hassiba Benbouali University of Chlef, , Algeria	53

الحق في بيئة سليمة من منظور التشريع الجزائري والقانون الدولي The Right to a Healthy Environment from the Perspective of Algerian Legislation and International Law



أبو القاسم عيسى¹ *

¹ جامعة غرداية، مخبر القانون والمجتمع في الفضاء الرقمي، الجزائر.

ABOUELKACEM.AISSA@UNIV-GHARDAIA.DZ

تاريخ القبول: 20258/05/18

تاريخ الإرسال: 2025/01/12

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الحق في بيئة سليمة من خلال تحليل التشريع الجزائري والقانون الدولي، إذ يوضح البحث أهمية هذا الحق كجزء أساسي من حقوق الإنسان، وكيفية تكديسه في التشريعات الوطنية والدولية، حيث استعرضت الدراسة الأساس الدستوري والتشريعي في الجزائر لحماية البيئة، بما في ذلك القوانين المكملة مثل قانون البيئة لعام 2003، والقوانين المتعلقة بإدارة الموارد المائية والتنوع البيولوجي. كما تم تحليل تطبيقات هذه التشريعات على أرض الواقع والتحديات التي تواجهها، خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ والتمويل ونقص الوعي البيئي.

على الصعيد الدولي، استعرض البحث عدة اتفاقيات دولية مثل إعلان ستوكهولم واتفاقية باريس لعام 2015، وكيفية تأثير هذه المواثيق على السياسات والتشريعات الجزائرية. كما تم تحليل دور القانون الدولي في تعزيز التعاون البيئي الدولي والتحديات التي تواجه الدول النامية في تنفيذ التزاماتها الدولية.

في النهاية، خلص البحث إلى ضرورة تحسين الآليات المؤسسية، وتعزيز التعاون الدولي، وزيادة الوعي البيئي لضمان تطبيق فعال للتشريعات البيئية.

الكلمات المفتاحية: الحق في بيئة سليمة؛ حماية البيئة؛ التنمية المستدامة؛ التغير المناخي؛ التنوع البيولوجي.

Abstract:

This research deals with the subject of the right to a healthy environment through the analysis of Algerian legislation and international law, as the research explains the importance of this right as an essential part of human rights, and how to enshrine it in national and international legislation, where the study reviewed the constitutional and legislative basis in Algeria to protect the environment, including complementary laws such as the Environment Law of 2003, and laws related to the management of water resources and biodiversity. The applications of these legislations on the ground and the challenges they face were also analyzed, especially with regard to implementation, financing and lack of environmental awareness.

At the international level, the research reviewed several international agreements such as the Stockholm Declaration and the 2015 Paris Agreement, and how these charters affect Algerian policies and legislation. The role of international law in promoting international environmental cooperation and the challenges facing developing countries in implementing their international obligations were also analyzed.

In the end, the research concluded the need to improve institutional mechanisms, strengthen international cooperation, and increase environmental awareness to ensure the effective application of environmental legislation.

Key words: The right to a healthy environment; Environmental protection; Sustainable development; Climate change; Biodiversity

مقدمة:

يُعد الحق في بيئة سليمة أحد الحقوق الأساسية للإنسان التي تضمن له العيش في ظروف صحية وأمنة، وتعتبر البيئة النظيفة والأمنة جزءًا من حق الإنسان في الحياة الكريمة والصحة ويشمل هذا الحق جميع العناصر التي تساهم في تأمين حياة صحية، بما في ذلك الهواء النقي، المياه النظيفة، والتربة غير الملوثة. ومع تزايد التحديات البيئية العالمية مثل التغير المناخي، التلوث الصناعي، وفقدان التنوع البيولوجي، أصبح الحفاظ على هذا الحق مسألة حيوية لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

يكتسي موضوع الحق في بيئة سليمة أهمية خاصة في التشريع الجزائري، إذ أن الجزائر كغيرها من الدول تواجه تحديات بيئية متزايدة ناتجة عن التصنيع السريع والتغيرات المناخية. وقد استجابت الحكومة الجزائرية لهذه التحديات من خلال تبني تشريعات وطنية مهمة، مثل القانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وأدرجت هذا الحق في دستورها المعدل لعام 2020، الذي يكرس التزام الدولة بحماية البيئة وضمان حقوق مواطنيها في العيش في بيئة نظيفة وأمنة على الصعيد العالمي، تعززت أهمية هذا الحق من خلال الاتفاقيات الدولية مثل إعلان ستوكهولم لعام 1972 واتفاقية باريس لعام 2015، اللتين وضعتا إطارًا دوليًا للتعاون في مواجهة التحديات البيئية العالمية.

السؤال الرئيسي الذي يطرحه هذا المقال هو: كيف يتم تكريس الحق في بيئة سليمة في التشريع الجزائري، وكيف يتماشى ذلك مع الالتزامات الدولية؟ للإجابة عن هذه الإشكالية، تنبثق منها مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساهم في تحليل مختلف جوانب الموضوع، وهي كالتالي:

- 1- ما هو مفهوم الحق في بيئة سليمة في التشريعات الوطنية والدولية؟
- 2- كيف تكرر الدستور الجزائري لعام 2020 الحق في بيئة سليمة؟
- 3- ما هي أبرز التشريعات البيئية الجزائرية التي تدعم الحق في بيئة سليمة؟
- 4- كيف تتعامل الجزائر مع التزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة؟
- 5- ما هي أوجه التقاطع والتباين بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحماية البيئة؟
- 6- ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق القوانين البيئية؟
- 7- كيف يمكن تحسين حماية الحق في بيئة سليمة في الجزائر؟

تساعد هذه التساؤلات الفرعية في تفكيك الإشكالية الرئيسية إلى عناصر أكثر وضوحًا، مما يسمح بتحليل شامل ومتكامل لمختلف جوانب الحق في بيئة سليمة، سواء في السياق الوطني الجزائري أو في إطار الالتزامات الدولية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تتعلق بفهم وتحليل "الحق في بيئة سليمة" من منظور التشريع الجزائري والقانون الدولي. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- 1- تحليل مفهوم الحق في بيئة سليمة كحق من حقوق الإنسان:
يسعى البحث إلى توضيح وتعميق فهم الحق في بيئة سليمة، واعتباره أحد الحقوق الأساسية للإنسان. كما يهدف إلى بيان مدى ارتباط هذا الحق بالحقوق الأخرى مثل الحق في الحياة والصحة والتنمية المستدامة.
 - 2- دراسة الإطار التشريعي الجزائري لحماية البيئة:
يهدف البحث إلى تحليل النصوص القانونية الجزائرية المتعلقة بحماية البيئة، وخاصة القانون رقم 03-10 والدستور الجزائري لعام 2020، وذلك لمعرفة مدى تكريس هذا الحق على المستوى الوطني، والآليات القانونية المتاحة لحماية البيئة في الجزائر.
 - 3- تقييم التزامات الجزائر الدولية فيما يخص حماية البيئة:
يسعى البحث إلى دراسة كيفية تنفيذ الجزائر للالتزامات الدولية في مجال حماية البيئة، خاصة من خلال مشاركتها في الاتفاقيات الدولية مثل إعلان ستوكهولم واتفاقية باريس للمناخ. سيتم تحليل مدى توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.
 - 4- مقارنة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي:
يهدف البحث إلى مقارنة التشريعات الجزائرية المتعلقة بالبيئة مع القوانين والاتفاقيات الدولية، للكشف عن النقاط المشتركة والاختلافات، وتحديد مدى تأثير الالتزامات الدولية على السياسات الوطنية لحماية البيئة.
 - 5- تحديد التحديات والعوائق التي تواجه حماية الحق في بيئة سليمة:
يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تنفيذ القوانين البيئية في الجزائر، مثل ضعف التنفيذ أو غياب الوعي البيئي الكافي، وكذلك العوائق التي تعيق التزام الجزائر بالتزاماتها الدولية.
 - 6- تقديم توصيات لتحسين حماية البيئة:
يهدف البحث في نهايته إلى تقديم مجموعة من التوصيات والإجراءات التي يمكن أن تساعد في تحسين فعالية حماية البيئة في الجزائر، سواء من خلال تعزيز التشريعات الوطنية أو تحسين تطبيق الالتزامات الدولية.
- لمعالجة موضوع "الحق في بيئة سليمة من منظور التشريع الجزائري والقانون الدولي"، سيتم اتباع منهج بحثي يعتمد على عدة مناهج علمية وقانونية تساعد في تحقيق فهم شامل وعميق للموضوع. وفيما يلي أبرز المناهج المعتمدة في هذا البحث
- 1- المنهج الوصفي:

يتمثل هذا المنهج في وصف وتحليل النصوص القانونية والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالحق في بيئة سليمة. يتطلب هذا المنهج دراسة النصوص الدستورية الجزائرية مثل دستور 2020، والقوانين البيئية مثل القانون رقم 03-10، إضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية مثل إعلان ستوكهولم واتفاقية باريس للمناخ. سيساعد هذا الوصف في تقديم صورة دقيقة للإطار القانوني الذي يحكم الحق في بيئة سليمة.

2- المنهج التحليلي:

يعتمد البحث على تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية لفهم محتواها وتحديد مدى تطبيقها. يتم تحليل مدى تطبيق التشريع الجزائري والتزامه بالمعايير الدولية لحماية البيئة، وكذلك تحليل تأثير الاتفاقيات الدولية على السياسات البيئية الوطنية. سيتم التركيز على فهم العلاقات بين النصوص الوطنية والدولية من حيث التكامل أو التباين.

3- المنهج المقارن:

يستخدم هذا المنهج لمقارنة التشريعات البيئية الجزائرية مع التشريعات الدولية. سيتم مقارنة القوانين الجزائرية مع القوانين والاتفاقيات الدولية من حيث المعايير المعتمدة لحماية البيئة وضمان الحق في بيئة سليمة. هذه المقارنة تهدف إلى الكشف عن النقاط التي تتفوق فيها التشريعات الجزائرية أو التي تتطلب مزيداً من التعديل لتتماشى مع المعايير الدولية.

4- المنهج التاريخي:

يستخدم المنهج التاريخي لتتبع تطور حماية البيئة كحق من حقوق الإنسان في الجزائر وعلى المستوى الدولي. سيتم استعراض تطور التشريعات البيئية الجزائرية من البدايات وحتى الوضع الحالي، مع تسليط الضوء على المحطات الرئيسية في تطور القانون الدولي البيئي وتأثيرها على التشريعات الوطنية. وعليه، فإن فهم كيفية تكريس هذا الحق في التشريعات الوطنية الجزائرية ومدى التزام الدولة بتطبيق المعايير الدولية يتطلب تحليلاً معمقاً للإطار القانوني الجزائري والدولي، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في هذا البحث.

المبحث الأول

الحق في بيئة سليمة في التشريع الجزائري.

يعتبر التشريع الوطني الأساس القانوني الذي تعتمد عليه الدول لحماية حقوق مواطنيها، والجزائر ليست استثناءً في هذا السياق. فقد شهدت تطوراً ملحوظاً في صياغة قوانين تهدف إلى حماية البيئة وضمان حق المواطنين في بيئة سليمة وصحية. ومع تزايد التحديات البيئية التي تواجه البلاد، مثل التصحر وتلوث الهواء، أصبح من الضروري تحليل الأسس الدستورية والقانونية التي يقوم عليها هذا الحق. في هذا المبحث، سنستعرض الإطار القانوني الجزائري، مع التركيز على الدستور والقوانين المكملة، وتحديد مدى فعالية هذه النصوص في مواجهة التحديات البيئية (بن عيسى، 2020، ص. 12).

المطلب الأول: الأساس الدستوري والقانوني

يُعتبر الدستور الجزائري الإطار القانوني الأعلى الذي يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، وقد شهد عدة تعديلات تواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. في المادة 68 من الدستور المعدل لعام 2020، تم التأكيد على الحق في بيئة سليمة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. هذا النص الدستوري يلزم الدولة الجزائرية باتخاذ التدابير الضرورية لضمان حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة (دستور 2020 المادة 68). ويعد إدراج هذا الحق في الدستور خطوة جوهرية تعكس التزام الجزائر بحماية البيئة في ظل الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية (حاف، 1998، ص. 45).

إن إدراج الحق في بيئة سليمة في الدستور ليس مجرد اعتراف قانوني، بل يمثل أيضًا التزامًا سياسيًا واجتماعيًا. فالدستور، باعتباره أعلى وثيقة قانونية في البلاد، يحدد المبادئ الأساسية التي يجب أن تسير عليها القوانين البيئية الأخرى. الدستور الجزائري يُلزم الدولة بتطوير سياسات بيئية تهدف إلى منع التلوث، حماية الموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية المستدامة.

يُعتبر القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، (قانون رقم 10-03، 2003) التطبيق العملي لهذا الالتزام الدستوري. ينص هذا القانون على ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية لحماية البيئة، وهو يمثل خطوة أساسية في التشريعات البيئية الجزائرية. القانون يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال موازنة الاحتياجات الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة، وهو ما ينسجم مع الأطر الدولية مثل اتفاقية باريس لعام 2015 وإعلان ستوكهولم لعام 1972.

من جهة أخرى، يتضمن القانون نصوصًا تفصيلية تحدد كيفية إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، مثل المياه، الهواء، والتربة. كما ينص على ضرورة اتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية للنشاطات الصناعية التي تؤثر على البيئة. يُلزم القانون أيضًا المؤسسات والمشاريع الاقتصادية بضرورة احترام المعايير البيئية واتباع إجراءات تقييم الأثر البيئي قبل الشروع في أي مشروع جديد.

على صعيد آخر، نجد أن النصوص الدستورية المتعلقة بحماية البيئة قد تم تعزيزها بقوانين مكملية، مثل قانون المياه وقانون التنوع البيولوجي. هذه القوانين تكمل النص الدستوري وتوفر أدوات قانونية لحماية البيئة بطرق متخصصة، سواء من خلال حماية الموارد المائية أو الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من الحفاظ على النظام البيئي.

إضافة إلى ذلك، يُلزم الدستور والقوانين المكملية المؤسسات العامة والخاصة بتبني إجراءات وقائية لمنع تدهور البيئة، من خلال اعتماد التكنولوجيا النظيفة والحد من التلوث الصناعي. ويشمل ذلك أيضًا تقييم الأثر البيئي، وهو أداة مهمة لضمان أن المشاريع الاقتصادية لا تتسبب في ضرر بيئي غير مبرر.

رغم هذه الجهود القانونية والتشريعية، فإن هناك تحديات عدة تواجه التطبيق الفعلي لهذه النصوص. أحد أبرز التحديات هو ضعف إنفاذ القوانين، حيث غالبًا ما تُواجه النصوص القانونية عقبات في التنفيذ العملي، بسبب نقص الموارد أو غياب الإرادة السياسية. كما يُعتبر نقص الوعي البيئي لدى المواطنين والشركات أحد العوامل التي تعيق تطبيق القوانين، وهو ما يتطلب جهودًا مستمرة في التوعية والتعليم البيئي.

المطلب الثاني: تطبيقات عملية وتشريعات مكملية

إلى جانب النصوص الدستورية والقانون رقم 10-03 لعام 2003 الذي يعتبر الإطار القانوني الرئيسي لحماية البيئة في الجزائر، هناك العديد من التشريعات المكملية التي تساهم في تعزيز الحماية البيئية وتفعيل هذا الحق على أرض الواقع. تتضمن هذه التشريعات قوانين متخصصة تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية المختلفة مثل المياه، الأراضي الزراعية، والتنوع البيولوجي، كما تشمل تشريعات تنظم الأنشطة الصناعية وتقلل من تأثيراتها البيئية. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه القوانين يواجه بعض الصعوبات والتحديات العملية.

الفرع الأول:

التشريعات المكملّة.

بالإضافة إلى التشريعات البيئية الأساسية التي تركز حماية البيئة في الجزائر، توجد مجموعة من القوانين المكملّة التي تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان استخدام الموارد الطبيعية بشكل مسؤول. ومن بين هذه التشريعات نذكر القوانين المتعلقة بالتعمير والتخطيط العمراني، والتي تعد جزءاً مهماً من الإطار القانوني لضمان حماية البيئة (موسى، 2019، ص. 30).

أولاً: قانون المياه: يُعد قانون المياه من أبرز التشريعات المكملّة التي تهدف إلى حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف. يعتبر هذا القانون إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم استخدام الموارد المائية والحفاظ عليها ويتضمن نصوصاً صارمة لمكافحة تلوث الأنهار، البحيرات، والمياه الجوفية (قانون رقم 12-05، 2005، يتم تطبيق هذا القانون من خلال مؤسسات مختصة مثل الوكالة الوطنية للموارد المائية التي تتولى مراقبة جودة المياه وضمان الاستخدام الرشيد للمصادر المائية).

على سبيل المثال يتم تطبيق إجراءات تقييم الأثر البيئي لأي مشروع من شأنه التأثير على الموارد المائية حيث يُلزم القانون المستثمرين باتخاذ تدابير لمنع تلوث المياه أو تدهور جودتها.

ثانياً: قانون حماية التنوع البيولوجي: يحمي هذا القانون التنوع البيولوجي في الجزائر، الذي يعتبر ثروة وطنية وركيزة أساسية للحفاظ على البيئة الطبيعية (قانون رقم 07-14، 2014، كما يهدف إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض وتنظيم الأنشطة التي قد تؤثر على البيئة الطبيعية، مثل قطع الأشجار الجائر أو الصيد غير القانوني، ومن الأمثلة العملية لتطبيق هذا القانون إنشاء المحميات الطبيعية والمناطق المحمية في عدة مناطق من الجزائر، مثل محمية تاسيلي ناجر التي تهدف إلى حماية الأنواع النباتية والحيوانية النادرة.

ثالثاً: قانون إدارة النفايات: يشكل قانون إدارة النفايات إطاراً قانونياً آخر مهماً ضمن التشريعات المكملّة لحماية البيئة ويحدد هذا القانون أساليب التعامل مع النفايات الصناعية والمنزلية، كما يضع معايير صارمة لإدارة النفايات الخطرة (قانون رقم 19-01، 2001). أيضاً ينظم هذا الأخير عملية إعادة التدوير ويشجع على إعادة استخدام الموارد للحد من الأضرار البيئية الناتجة عن تراكم النفايات، وعلى المستوى العملي تم إنشاء عدد من المرافق المتخصصة في إدارة النفايات بالإضافة إلى برامج توعية لتعزيز ثقافة إعادة التدوير بين المواطنين.

رابعاً: قوانين التعمير والتخطيط العمراني: تعنى قوانين التعمير والتخطيط العمراني بتنظيم استخدام الأراضي وتنظيم النمو العمراني بطريقة تراعي الاستدامة البيئية حيث يُلزم هذا القانون (قانون رقم 15-08، 2008) الجهات المختصة بمراعاة المعايير البيئية عند منح تراخيص البناء أو تطوير المناطق الحضرية. كما يهدف إلى الحد من التمدد العمراني العشوائي الذي قد يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على الأراضي الزراعية.

الفرع الثاني: التطبيقات العملية للتشريعات المكملّة.

تمثل هذه التشريعات المكملّة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الوطنية لحماية البيئة، إذ تساهم في تعزيز البنية التشريعية لتغطية جميع جوانب الحماية البيئية، فعلى سبيل المثال، يُعتبر تقييم الأثر البيئي أداة مهمة لضمان أن المشاريع التنموية لا تؤدي إلى الإضرار بالبيئة، إذ يفرض القانون على المستثمرين ضرورة إجراء هذا التقييم قبل الشروع في أي مشروع صناعي أو عمراني كبير، وهو ما يساهم في الحد من التلوث البيئي والتدهور الطبيعي (قانون رقم 10-03، 2003).

علاوة على ذلك، فإن التطبيقات العملية لهذه التشريعات تشمل العديد من البرامج الوطنية مثل برنامج مكافحة التصحر، الذي يهدف إلى الحد من تأثيرات تغير المناخ على المناطق الزراعية والصحراوية، بالإضافة إلى البرنامج الوطني للطاقة المتجددة الذي يسعى إلى تعزيز استخدام الطاقة النظيفة والمستدامة للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري (<https://www.me.gov.dz>).

الفرع الثالث: التحديات في تطبيق التشريعات المكتملة.

على الرغم من وجود هذه التشريعات إلا أن التطبيق العملي لها لا يزال يواجه العديد من التحديات. من أبرز هذه التحديات هو نقص التمويل لتنفيذ البرامج البيئية، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ التشريعات (تقرير التنمية المستدامة في الجزائر، وزارة البيئة، 2019). كذلك يعد نقص الوعي البيئي بين المواطنين والمؤسسات عقبة أخرى تؤثر على الالتزام بالقوانين، حيث لا يزال البعض يتجاهل الالتزامات البيئية أو يفتقر إلى المعرفة حول آثار النشاطات الملوثة (بوسماحة، 2016 ص 234-251).

المطلب الثالث: التحديات والحلول في تطبيق التشريعات البيئية في الجزائر.

قبل الخوض في التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات البيئية والحلول المقترحة للتغلب عليها، من الضروري توضيح الإطار العام للتحديات الراهنة التي تعيق التنفيذ الفعال لهذه القوانين، والذي يشمل عوامل مؤسسية ومالية وتقنية، بالإضافة إلى التفاعل بين العوامل المحلية والدولية (طوسي، 2015، ص 114).

الفرع الأول: التحديات

رغم أن الجزائر قد وضعت إطاراً قانونياً متيناً لحماية البيئة من خلال التشريعات الوطنية والدستور إلا أن التطبيق العملي لهذه القوانين يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تقلل من فعالية القوانين البيئية وتؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية التي تواجه البلاد، وأهم هذه التحديات:

أولاً: ضعف التنفيذ والرقابة

يُعتبر ضعف التنفيذ والرقابة من أكبر التحديات التي تواجه التشريعات البيئية في الجزائر. الجهات المكلفة بمراقبة تطبيق القوانين، مثل وزارة البيئة، تعاني من نقص الكفاءات والمعدات اللازمة، مما يؤدي إلى عدم القدرة على مراقبة الانتهاكات البيئية بالشكل المطلوب (بن عيسى، 2020).

ثانياً: نقص التمويل والموارد المالية.

تنفيذ مشروعات الحماية البيئية، مثل بناء مراكز إعادة التدوير أو إنشاء محميات طبيعية، يحتاج إلى استثمارات كبيرة، وهو ما يمثل تحدياً بسبب محدودية الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع (<https://www.me.gov.dz>).

ثالثاً: ضعف الوعي البيئي.

يشكل نقص الوعي البيئي لدى الجمهور والمستثمرين تحدياً رئيسياً، حيث لا يدرك الكثيرون تأثير أنشطتهم على البيئة. يؤدي هذا إلى سلوكيات ضارة مثل إدارة النفايات بشكل غير صحيح أو التوسع العمراني غير المنظم (موسى نورة، 2019).

رابعاً: تضارب المصالح الاقتصادية.

تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات، وخصوصاً في قطاعي النفط والغاز، لكن هذا يخلق تضارباً بين حماية البيئة وتعزيز الاقتصاد. تتعرض البيئة للتدهور نتيجة النشاطات الاقتصادية، ولا يتم تطبيق بعض القوانين البيئية الصارمة حفاظاً على النمو الاقتصادي (عزوز بدر، عبد المحسن، 2009).
خامساً: التحديات القانونية والإدارية.

تواجه التشريعات البيئية الجزائرية تحديات تتعلق بتداخل الصلاحيات بين الهيئات الحكومية، مما يؤدي إلى تضارب في السياسات البيئية وضعف التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بتطبيق القوانين (عبد الكريم سلامة أحمد، 1996).

سادساً: تأثير التغيرات المناخية.

تزيد التغيرات المناخية مثل التصحر وارتفاع درجات الحرارة من تدهور الموارد الطبيعية وتضعف قدرة الجزائر على تطبيق القوانين البيئية بفعالية، خصوصاً في المناطق التي تعاني من ندرة المياه وتآكل الأراضي الزراعية (حاف رضوان أحمد، 1998).

الفرع الثاني: الحلول

لمواجهة التحديات التي تعوق تطبيق التشريعات البيئية في الجزائر يجب اتخاذ مجموعة من الحلول التي تعزز من فاعلية هذه التشريعات وتحسن الأداء البيئي:

أولاً: تعزيز التمويل البيئي

ينبغي زيادة المخصصات المالية للمشروعات البيئية خاصة تلك المتعلقة بإدارة النفايات، مكافحة التصحر، وإنشاء المحميات الطبيعية، كما يجب تخصيص ميزانيات أكبر للتفتيش البيئي ودعم الكفاءات في الوزارات المعنية (<https://www.me.gov.dz>).

ثانياً: تحسين الوعي البيئي

يجب إطلاق حملات توعية مستدامة بالتعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، لزيادة الوعي البيئي لدى المواطنين والشركات، ويمكن استخدام وسائل الإعلام والمدارس لنشر ثقافة الحفاظ على البيئة واتباع سلوكيات أكثر استدامة (دستور 2020).

ثالثاً: تطوير البنية التحتية.

يتطلب تحسين إدارة النفايات والتصدي للتلوث تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم العمليات الصناعية النظيفة وإعادة التدوير. ينبغي الاستثمار في بناء مراكز لإعادة التدوير وتحسين وسائل جمع ومعالجة النفايات (قانون رقم 10-03، عام 2003).

رابعاً: تعزيز التنسيق بين الهيئات الحكومية

لتحسين تنفيذ التشريعات البيئية يجب تطوير آليات فعالة للتنسيق بين مختلف الوزارات والجهات المسؤولة، ويمكن إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات للتعامل مع القضايا البيئية المتداخلة مثل التصنيع والتخطيط العمراني (إعلان استوكهولم 1972).

خامساً: تعزيز الرقابة وإنفاذ القوانين

يجب تكثيف الجهود لفرض القوانين البيئية بشكل صارم، وزيادة عدد المفتشين البيئيين وتحسين قدراتهم. كما يجب تطبيق العقوبات بصرامة على المخالفين للتشريعات البيئية لضمان الامتثال التام (اتفاقية باريس 2015).

المبحث الثاني

الحق في بيئة سليمة في القانون الدولي.

إن حماية البيئة ليست مجرد مسألة وطنية، بل أصبحت من القضايا التي تحظى باهتمام عالمي، حيث تسعى الدول من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلى تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية المشتركة. وقد أسهمت العديد من المواثيق الدولية في وضع أطر قانونية تهدف إلى ضمان حق الإنسان في بيئة سليمة، معتبرةً هذا الحق جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.¹ في هذا المبحث، سندعرض أبرز الاتفاقيات الدولية التي أرست الأسس لحماية البيئة، ونناقش دور القانون الدولي في تعزيز الحق في بيئة سليمة، مع تسليط الضوء على تأثير هذه المواثيق على التشريعات الوطنية للدول، ومنها الجزائر.

المطلب الأول: الاتفاقيات والمواثيق الدولية

تعد الاتفاقيات الدولية أداة هامة لتوحيد الجهود العالمية في مواجهة التحديات البيئية المشتركة التي تتجاوز حدود الدول. تلعب هذه المواثيق دوراً محورياً في تعزيز التعاون بين الدول لضمان حماية البيئة، وتعتبر ركيزة أساسية لتطوير السياسات البيئية الوطنية، بما في ذلك في الجزائر. فمن خلال التزام الدول بهذه الاتفاقيات، يتم تبني استراتيجيات فعالة لحماية البيئة على المستوى الوطني والعالمي. ولعل من أبرز هذه الاتفاقيات التي أثرت بشكل كبير على القانون البيئي الدولي والمحلي هي إعلان ستوكهولم لعام 1972 واتفاقية باريس لعام 2015.

الفرع الأول: إعلان استوكهولم لعام 1972 واتفاقية باريس لعام 2015.

أولاً: إعلان استوكهولم لعام 1972

يعتبر إعلان استوكهولم لعام 1972 نقطة تحول في التاريخ البيئي العالمي، حيث كان أول مؤتمر دولي يعقده الأمم المتحدة لبحث قضايا البيئة العالمية. جاء الإعلان في وقت كانت فيه المشاكل البيئية تتفاقم بسبب التوسع الصناعي السريع بعد الحرب العالمية الثانية، وأكد على الحق في بيئة صحية كجزء من حقوق الإنسان. كما أقر الإعلان بأن لكل إنسان الحق في العيش في بيئة تتيح له حياة كريمة، وربط بشكل واضح بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وحماية البيئة (إعلان استوكهولم 1972).

بالنسبة للجزائر، فإن إعلان استوكهولم أثر على التشريعات البيئية اللاحقة، حيث كانت البلاد حديثة الاستقلال آنذاك وتسعى لتطوير نظام قانوني شامل يتماشى مع الالتزامات الدولية. انعكس هذا الالتزام في القوانين اللاحقة مثل القانون رقم 10-03 لعام 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تستند الكثير من مبادئ هذا القانون إلى ما تم إقراره في إعلان استوكهولم.

ثانيا: مؤتمر ريو لعام 1992 (قمة الأرض).

تواصلت الجهود الدولية لتعزيز حماية البيئة من خلال مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 1992، المعروف أيضاً باسم قمة الأرض. يعتبر هذا المؤتمر تكملة مهمة لما تم الاتفاق عليه في ستوكهولم، حيث تم فيه تقديم مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكثر وضوحاً، وأكد على ضرورة إيجاد توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة (مؤتمر ريو، 1992). نتج عن هذا المؤتمر توقيع العديد من الاتفاقيات المهمة، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

كان لمؤتمر ريو تأثير كبير على السياسات البيئية الجزائرية، حيث بدأت الجزائر في دمج مفاهيم التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية ضمن خططها التنموية الوطنية. تمثل ذلك في إنشاء الوكالات الوطنية لحماية البيئة وتطبيق السياسات المستدامة في القطاعات الصناعية والزراعية.

ثالثا: بروتوكول كيوتو لعام 1997.

يمثل بروتوكول كيوتو أول اتفاق دولي ملزم قانونياً للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وهو امتداد لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تم اعتمادها في مؤتمر ريو. ألزم البروتوكول الدول المتقدمة بتحديد أهداف وطنية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، مع تقديم آليات تمويل وتكنولوجيا لمساعدة الدول النامية في تنفيذ سياسات تخفيف الانبعاثات (بروتوكول كيوتو، عام 1997).

بالنسبة للجزائر، وعلى الرغم من كونها دولة نامية ليست ملزمة بتقليل الانبعاثات حسب بنود البروتوكول، إلا أنها انخرطت في المبادرات الرامية إلى تعزيز استخدام الطاقة النظيفة ومكافحة تغير المناخ. وقد شكل هذا التزاماً ضمن استراتيجية الطاقة المتجددة، حيث طورت البلاد مشروعات تهدف إلى استخدام الطاقة الشمسية والرياح للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري (اتفاقية باريس، عام 2015).

رابعا: اتفاقية باريس لعام 2015.

تعتبر اتفاقية باريس لعام 2015 نقطة تحول في الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي. تهدف الاتفاقية إلى إبقاء الزيادة في درجات الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، وتلزم الدول بتقديم مساهمات وطنية محددة لتحقيق هذا الهدف (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966).

انضمت الجزائر إلى اتفاقية باريس كجزء من التزامها بمكافحة تغير المناخ وتقليل تأثيراته السلبية على البيئة. يتطلب ذلك من الجزائر تطوير استراتيجيات فعالة لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والانتقال إلى مصادر طاقة أكثر استدامة. ولتعزيز هذا الالتزام، عملت الجزائر على تعزيز تشريعاتها البيئية الوطنية من خلال ربط خطط التنمية الوطنية بأهداف الاتفاقية (اتفاقية باريس، عام 2015).

خامسا: اتفاقيات أخرى.

إلى جانب هذه الاتفاقيات، هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر وتساهم في حماية البيئة على مستوى وطني وإقليمي، مثل:

(1)- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تهدف إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي في المناطق الجافة (اتفاقية مكافحة التصحر 1994).

(2)- اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، التي تهدف إلى حماية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، خصوصًا تلك التي تعتبر مواطن طبيعية للطيور المائية (اتفاقية رامسار، عام 1971).

الفرع الثاني: أثر الاتفاقيات الدولية على التشريع الوطني

أثرت هذه الاتفاقيات الدولية بشكل مباشر على تطوير التشريعات البيئية في الجزائر. فالعديد من القوانين البيئية الجزائرية تستند إلى المبادئ الواردة في هذه المواثيق، مثل قانون حماية التنوع البيولوجي وقوانين إدارة الموارد المائية ومكافحة التصحر¹. كما أن المشاركة الجزائرية في هذه الاتفاقيات الدولية يعكس التزامها بتطبيق المبادئ الدولية لحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة (بوسماحة، 2016).

إضافة إلى ذلك، أدت هذه المواثيق إلى تعزيز التعاون الدولي، مما سمح للجزائر بالاستفادة من التمويل والتكنولوجيا المتاحة عبر برامج دولية لمكافحة تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي (اتفاقية باريس، عام 2015).

المطلب الثاني: دور القانون الدولي في تعزيز الحق في بيئة سليمة

يقدم القانون الدولي البيئي إطارًا شاملاً لتعزيز الحق في بيئة سليمة من خلال العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية². من بين الوثائق الرئيسية العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، حيث تنص المادة 12 منه على حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية. يشكل القانون الدولي البيئي ركيزة أساسية في حماية البيئة العالمية وتعزيز الحق في بيئة سليمة. من خلال مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، تم تقنين هذا الحق كجزء من حقوق الإنسان الأساسية، مما أتاح للدول الأعضاء، ومنها الجزائر، الالتزام بمبادئ هذه المواثيق والعمل على ترجمتها إلى تشريعات وطنية لحماية البيئة. وتتمثل أهمية القانون الدولي في دوره في وضع معايير مشتركة لحماية البيئة، تلتزم بها الدول وتكون أساسًا لمحاسبة الحكومات على سياساتها البيئية.

الفرع الأول: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966

يُعد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أحد الأطر القانونية الدولية الأولى التي أقرت الحق في بيئة صحية (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966)، حيث تنص المادة 12 من العهد على حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية، وبالرغم من أن النصوص الأولية للعهد لا تذكر البيئة بشكل مباشر، إلا أن مفهوم الصحة يرتبط ارتباطًا

وثيقًا بجودة البيئة المحيطة إذ تمثل هذا الرابط في الالتزامات الدولية التي تنادي بتحسين الظروف البيئية المتعلقة بالصحة العامة، مثل مكافحة التلوث وضمان الحصول على المياه النظيفة.

هذا العهد الذي صادقت عليه الجزائر، كان له تأثير على تطوير المفاهيم البيئية في الدستور والتشريعات الوطنية حيث تم إدماج قضايا البيئة والصحة في سياسات البلاد المتعلقة بالتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: بروتوكول سان سلفادور لعام 1988

من بين الوثائق الهامة أيضًا البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1988، المعروف باسم بروتوكول سان سلفادور الذي يركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل المادة 11 التي تنص على حق كل فرد في العيش في بيئة صحية، (بروتوكول سان سلفادور، 1988) ويضع التزامًا على الدول الأطراف باتخاذ تدابير ضرورية لحماية البيئة وضمان استدامتها، وقد أدى هذا البروتوكول إلى إدراج معايير بيئية واضحة في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في الاتفاقية، مع التركيز على تعزيز الرقابة والتفتيش البيئي.

رغم أن الجزائر ليست عضوًا في هذه الاتفاقية، إلا أن العديد من المبادئ التي نص عليها البروتوكول تتلاقى مع التشريعات الوطنية، خاصة فيما يتعلق بضمان الاستدامة البيئية وربط التنمية بحماية الموارد الطبيعية.

الفرع الثالث: دور الأمم المتحدة والهيئات الدولية

تلعب الأمم المتحدة دورًا حيويًا في تعزيز وحماية الحق في بيئة سليمة من خلال تنظيم مؤتمرات واتفاقيات دولية مثل إعلان ستوكهولم واتفاقية باريس للمناخ، هذه المؤتمرات والاتفاقيات تشكل إطارًا قانونيًا دوليًا تلتزم به الدول الأعضاء، ومنها الجزائر، لتحسين أداؤها البيئي.

إلى جانب المؤتمرات، هناك عدة هيئات دولية تقوم بمتابعة تطبيق القوانين البيئية الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، حيث تساهم هذه الهيئات في تقديم تقارير حول حالة البيئة على مستوى العالم وتقترح سياسات بيئية يمكن للدول تبنيها للحد من الأضرار البيئية، وتلتزم الجزائر بتطبيق بعض التوصيات التي تصدرها هذه الهيئات، ما يساهم في توجيه سياساتها البيئية وتعديل التشريعات وفقًا للمتطلبات الدولية.

الفرع الرابع: الآليات القانونية الدولية

هناك عدة آليات قانونية دولية تم تطويرها لضمان الالتزام بالمعايير البيئية العالمية، (اتفاقية باريس، 2015) ومنها: أولاً: آلية التحكيم الدولي: تتيح للأطراف المتضررة من التدهور البيئي اللجوء إلى التحكيم لحل النزاعات البيئية بين الدول (حسين حياة، لدغش حكيمة، دور التحكيم الدولي في حماية البيئة، (المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص 413-434). هذا الأمر يوفر وسيلة قانونية للحكومات والمنظمات غير الحكومية للدفاع عن الحقوق البيئية ضد أي انتهاك، بما في ذلك التلوث العابر للحدود.

ثانياً: تقييم الأثر البيئي الدولي: يلزم القانون الدولي الدول بإجراء تقييم الأثر البيئي لأي مشروع قد يكون له تأثير عابر للحدود، (Poorhashemi, A. 2022). مثل السدود الكبيرة أو المشاريع الصناعية التي يمكن أن تؤثر على دول مجاورة. تساهم هذه الآلية في حماية الدول من التأثيرات البيئية السلبية لمشاريع التنمية الكبيرة.

الفرع الخامس: تأثير القانون الدولي على الجزائر

من خلال التوقيع والانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، أصبح على الجزائر التزام بتكييف تشريعاتها الوطنية وفقاً للمعايير الدولية. هذا الالتزام ظهر في قوانين مثل القانون رقم 10-03، الذي يركز على التنمية المستدامة ومكافحة التلوث.

كما تعمل الجزائر على الاستفادة من التعاون الدولي في هذا المجال، حيث تشارك في العديد من المشاريع البيئية المشتركة مع هيئات دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف تحسين الأوضاع البيئية في البلاد. على سبيل المثال، تسعى الجزائر إلى تعزيز استراتيجيات الطاقة المتجددة، وذلك في إطار اتفاقيات دولية تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

الفرع السادس: تعزيز الالتزام البيئي من خلال التعاون الدولي

تعمل الجزائر من خلال الالتزام بمعايير القانون الدولي، على تعزيز قدراتها البيئية عبر التعاون الدولي مع مؤسسات وهيئات متخصصة (Poorhashemi, A. 2022).

يسهم هذا التعاون في نقل التكنولوجيا البيئية الحديثة إلى الجزائر، بالإضافة إلى الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات البيئية الكبرى. كما يساعد التعاون في تدريب الكفاءات الوطنية وتبادل الخبرات بين الدول لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة.

المطلب الثالث: مدى تأثير القانون الدولي على التشريع الوطني

لقد أثرت الاتفاقيات والمواثيق الدولية بشكل كبير على صياغة وتطوير التشريعات البيئية الوطنية في الجزائر. (اتفاقية مكافحة التصحر، 1994) من خلال توقيعها على العديد من الاتفاقيات الدولية، التزمت الجزائر بتكييف قوانينها البيئية لتتوافق مع المعايير العالمية التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. هذا التأثير لم يقتصر فقط على إدراج النصوص البيئية في الدستور الجزائري، بل شمل أيضاً القوانين التنفيذية واللوائح التنظيمية التي تحدد كيفية إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها من التلوث.

الفرع الأول: تأثير الاتفاقيات الدولية على القوانين البيئية الجزائرية

تعتبر الاتفاقيات الدولية من أهم المحفزات لتطوير التشريعات الوطنية البيئية في الجزائر (اتفاقية باريس، 2015). انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية، بما في ذلك اتفاقية باريس للمناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي. وقد أدى هذا إلى إجراء تعديلات تشريعية واسعة النطاق لتعزيز حماية البيئة في مختلف القطاعات.

على سبيل المثال، نتيجة انضمام الجزائر إلى اتفاقية باريس لعام 2015 تم تعزيز التزامات البلاد نحو الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، دفع هذا الالتزام الحكومة الجزائرية إلى تبني مجموعة من السياسات الوطنية التي تدعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة، مما أدى إلى تطوير استراتيجيات للطاقة المتجددة. في هذا السياق وتم إدراج مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في خطط التنمية الاقتصادية بهدف تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر القانون رقم 10-03 لعام 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مثلاً واضحاً على تأثير المواثيق الدولية. تم تصميم هذا القانون لضمان توافقه مع المعايير البيئية الدولية، حيث

ينص على إجراءات صارمة تتعلق بمراقبة الأنشطة الصناعية التي تؤثر على البيئة، مثل تقييم الأثر البيئي وإلزام المؤسسات الصناعية باتخاذ التدابير اللازمة للحد من التلوث.

الفرع الثاني: تكييف التشريعات الجزائرية مع الالتزامات الدولية

من خلال الاتفاقيات الدولية، يتم فرض معايير محددة يجب على الدول الأعضاء تكييف تشريعاتها الوطنية معها. (اتفاقية التنوع البيولوجي، 1994) في هذا الصدد، عملت الجزائر على تعديل وتطوير العديد من القوانين البيئية لتتماشى مع هذه الالتزامات. على سبيل المثال:

أولاً: قانون الموارد المائية: تم تطوير هذا القانون لحماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث، (قانون رقم 05-12، 2005) وذلك استجابة للالتزامات التي فرضتها اتفاقيات دولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة حول استخدام المجاري المائية الدولية. يهدف هذا القانون إلى ضمان استخدام الموارد المائية بشكل مستدام وحمايتها من الاستغلال غير المشروع والتلوث الصناعي.

ثانياً: قانون حماية التنوع البيولوجي: جاء هذا القانون نتيجة انضمام الجزائر إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، (مرسوم رئاسي رقم 163-95، 1995) وهو يهدف إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض والحفاظ على المواطن الطبيعية. تم إنشاء محميات طبيعية وأماكن محمية لضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي المحلي.

الفرع الثالث: تأثير الاتفاقيات على السياسات القطاعية

لم يقتصر تأثير الاتفاقيات الدولية على التشريعات العامة، بل امتد إلى السياسات القطاعية في الجزائر. 1. على سبيل المثال:

أولاً: السياسات الزراعية: تأثرت السياسات الزراعية الجزائرية بالمواثيق الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مما دفع الحكومة إلى تطوير برامج مكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة. يتضمن ذلك استراتيجيات لتشجيع استخدام التقنيات الزراعية المستدامة التي تحافظ على خصوبة التربة وتقلل من استنزاف الموارد المائية.

ثانياً: القطاع الصناعي: تأثرت التشريعات الصناعية أيضاً بالمبادئ الدولية مثل اتفاقية بازل التي تنظم نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها. أدخلت هذه المعايير في القوانين الصناعية الجزائرية لتنظيم التعامل مع النفايات الخطرة، وضمان التخلص منها بطرق آمنة.

الفرع الرابع: التحديات التي تواجه الجزائر في تكييف التشريعات مع الالتزامات الدولية

رغم أن الجزائر بذلت جهوداً كبيرة لتكييف تشريعاتها البيئية مع المعايير الدولية، إلا أنها تواجه بعض التحديات في التطبيق الفعلي لهذه الالتزامات: (Poorhashemi, A. 2022)

أولاً: نقص الموارد المالية: يعتبر نقص التمويل من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية في تنفيذ البرامج البيئية المطلوبة بموجب الاتفاقيات الدولية. تتطلب العديد من الالتزامات الدولية استثمارات كبيرة في البنية التحتية البيئية، مثل مشاريع الطاقة المتجددة وإدارة النفايات، وهي مشروعات تحتاج إلى تمويل كبير قد يكون من الصعب توفيره في ظل القيود المالية التي تواجهها الجزائر.

ثانياً: القدرات المؤسسية: على الرغم من وجود الإرادة السياسية لتنفيذ القوانين البيئية، إلا أن نقص الكفاءات الفنية والإدارية قد يعيق تنفيذ هذه التشريعات. تحتاج الوزارات والهيئات المسؤولة عن حماية البيئة إلى دعم مؤسسي أكبر، بما في ذلك التدريب المتخصص للموظفين ومراقبي البيئة، وذلك لضمان التزام المشاريع الصناعية والمعمارية بمعايير البيئة.

خاتمة:

تناول هذه الدراسة الحق في بيئة سليمة من منظور التشريع الجزائري والقانون الدولي، حيث أبرزت هذا الحق كجزء أساسي من حقوق الإنسان، فعلى الصعيد الوطني حققت الجزائر خطوات هامة من خلال تضمين حماية البيئة في دستورها واعتماد تشريعات مثل القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لكنها رغم ذلك ما زالت تواجه تحديات في تنفيذ هذه التشريعات بفعالية من بينها قلة الموارد والتمويل وضعف الرقابة وغياب الوعي البيئي لدى الجمهور.

وعلى الصعيد الدولي، يعد كل من إعلان ستوكهولم لعام 1972 واتفاقية باريس لعام 2015 إطارين للتعاون البيئي العالمي، مما يفرض على الجزائر التزاماً بتطبيق هذه المواثيق، ومع ذلك تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مواءمة تشريعاتها الوطنية مع التزاماتها الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ سياسات بيئية مستدامة التمويل وتعزيز القدرات المؤسسية لتحقيق هذه الأهداف.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتحسين هذه التحديات، منها:

- تعزيز آليات الرقابة والتنفيذ من خلال هيئات مستقلة، ورفع الوعي البيئي، وتطوير البنية المؤسسية، وتعزيز التعاون الدولي.
- إشراك المجتمع المدني في حماية البيئة.
- مراجعة دورية للتشريعات البيئية لتتوافق مع المعايير الدولية المستجدة.
- في الختام، تحقيق حماية بيئية فعالة في الجزائر يعتمد على التعاون بين كافة الأطراف، سواء على المستوى الحكومي أو المجتمعي، مع الالتزام بتطبيق القوانين والمعايير البيئية الوطنية والدولية بشكل مستدام.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. المادة 12.
- إعلان ستوكهولم لعام 1972. (1972). الإعلان الأممي حول البيئة البشرية، صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم.
- بروتوكول سان سلفادور لعام 1988. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، اتفاقية باريس لعام 2015.
- الدستور الجزائري المعدل لعام 2020، النسخة المعدلة من الدستور الجزائري، 2020.
- قانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77 صادرة بتاريخ: 2001/12/15.
- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43، صادرة بتاريخ: 20 يوليو 2003.

القانون رقم 14-07 المؤرخ في 09/08/2014 المتعلق بالموارد البيولوجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48 صادرة بتاريخ: 2014/08/10. المادة 02

قانون رقم 15-08 المؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008 والذي يحدد قواعد مطابقة البناسات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44 صادرة بتاريخ: 2008/08/03.

انضمام الجزائر إلى اتفاقية التنوع البيولوجي: مرسوم رئاسي رقم 95-163 مؤرخ في 6 يونيو 1995، يتضمن المصادقة على اتفاقية التنوع البيولوجي الموقعة في ريو دي جانيرو في 5 يونيو 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 14 يونيو 1995

بوسماحة، السيخ. (2016). إشكالات تطبيق التشريع البيئي في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 9، 234-251.

حاف، رضوان أحمد. (1998). حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

حسين حياة، لدغش حكيمة، دور التحكيم الدولي في حماية البيئة المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 2، 2021. عبد الكريم سلامة، أحمد. (1996). قانون حماية البيئة الإسلامي مقارنًا بالقوانين الوضعية. القاهرة: دار النهضة العربية.

عزوز، بدر عبد المحسن. (2009). حق الإنسان في بيئة نظيفة. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

معمر، رتيب عبد الحافظ. (2007). قانون حماية البيئة في الجزائر. القاهرة: دار النهضة العربية

موسى، نورة. (2019). الحماية القانونية للبيئة في الجزائر. مجلة المفكر، العدد 12، 505-529.

طاوسي، فاطنة. (2015). الحق في بيئة سليمة. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح..

. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، <https://www.unep.org/ar>

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، <https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic/>

- تقرير التنمية المستدامة في الجزائر، وزارة البيئة، 2019 <https://www.me.gov.dz/2019>

برنامج مكافحة التصحر والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة: وزارة البيئة والطاقة الجزائرية، 2020. <https://www.me.gov.dz/>

باللغة الإنجليزية:

-Poorhashemi, A. (2022). "Opportunities and Challenges Facing the Future Development of International Environmental Law." In: Gökçekuş, H., Kassem, Y. (eds) *Climate Change, Natural Resources and Sustainable Environmental Management*. Springer, Cham. P.P 41-47.